الجرائم الإلكترونية والمسؤولية المجتمعية: دراسة في آليات مكافحتها – دراسة تحليلية

https://doi.org/10.23918/ilic10.16

أ. د. ظاهر محسن هاني
جامعة بابل
مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية
art.dahhir.muhsin@uobabylon.edu.iq

Cybercrimes and Social Responsibility: An Analytical Study of Mechanisms for Their Prevention

Prof. Dr. Dhahir Mohsin Hani
University of Babylon
Babylon Center for Cultural and Historical Studies

الملخص

إن ما تشـهده حياتنا اليومية من تطورات متسـارعة في مجال الرقمنة والمعلوماتية لا سـيما في العقود الثلاث الأخيرة، وما نتج عنها من اختراعات ووسائل وجدت لخدمة الانسان ورفاهيته، أصبح من الصعب الاستغناء عنها، إلا أن بعض أفراد المجتمع استغلوا هذا التطور فأستعانوا بتلك الوسائل التكنولوجة وحرفوها عن مسارها الصحيح فأصبحت اداة للجريمة ومصدراً للقلق والتوتر والشعور بفقدان الامن والامان. وهذا ما يسـتدعي تدخلاً مجتمعياً متكاملاً للوقوف بوجه هذا التحدي فالمسـؤولية المجتمعية ما هي إلا واحدة من دعائم الحياة المجتمعية، فهي الضـامن للتطور والتقدم والتنمية المستدامة في أي مجتمع من المجتمعات، لذا فأن القيمة الحقيقية للفرد تقاس بمدى قدرته على تحمل المسـؤولية تجاه نفسـه وتجاه الآخرين، وهذا ما يفرض على المجتمع أفراداً ومؤسـسـات وضـع أسـاليب لمواجهة الجرائم الإلكترونية تتباين في طبيعتها وتختلف في مداها وتتفاوت في أثارها وهي تتطلب وضـع استراتيجيات ورسم خطط وتصـميم برامج على المدى القصير والطويل وعلى الصعد كافة. ومن اجل الإحاطة بموضوع البحث فقد ارتأينا تقسيمه إلى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة وعلى النحو الآتي: المحور الأول: الجرائم الإلكترونية: ماهيتها وخصـائصـها، أما المحور الثاني فتناول: المسـؤولية المجتمعية: مسـتوياتها ومبادئها، بينما تناول المحور الثالث: آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية، ومن ثم خاتمة وتوصيات .

الكلمات المفتاحية: الجرائم الإلكترونية، المسؤولية المجتمعية، مكافحة الجرائم، الأمن الرقمي، آليات المكافحة.

Abstract

The rapid developments witnessed in our daily lives in the fields of digitalization and information technology—particularly over the past three decades—and the resulting inventions and tools created to serve human needs and enhance well-being have become difficult to dispense with. However, some members of society have exploited this progress, employing these technological means and diverting them from their intended purpose, turning them into instruments of crime and sources of concern, anxiety, and a sense of insecurity. This situation necessitates a comprehensive societal intervention to confront this challenge, as social responsibility represents one of the essential pillars of community life. It is the guarantor of development, progress, and sustainable growth in any society. Accordingly, the true value of an individual is measured by their ability to assume responsibility toward themselves and others. This obligates society—both individuals and institutions—to establish methods to address electronic crimes, which vary in nature, scope, and impact, and which require the formulation of strategies, plans, and programs on both the short and long term, and across all levels.To thoroughly address the topic, the study is divided into an introduction, three sections, and a conclusion, as follows: Section One: Electronic crimes—definition and characteristics Section Two: Social responsibility—levels and principles Section Three: Mechanisms for combating electronic crimes. Followed by a conclusion and recommendations.

Keywords: Cybercrimes, Social Responsibility, Crime Prevention, Digital Security, Counteractive Mechanisms.

المقدمة

إن التغيرات الاجتماعية التي حصلت في عالمنا خلال العقود الثلاث الماضية مثلت طفرة نوعية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فشبكة الانترنت كوسيلة اتصال تفاعلية أتاحت الفرصة لأفراد المجتمع حرية الوصول إلى معلومات ضخمة وهائلة وبسرعة قياسية، وبهذا فرضت تلك التكنولوجيا على افراد المجتمع العيش بواقعها الافتراضي، فالحرية التي تقدمها وربما الخصوصية تشكل حافزاً للانغماس فيها وجعلها منطلقاً للتعبير عن الآراء والمفاهيم والقيم والطقوس... الخ، وهذا ما جعلها مسرحاً واسعاً لارتكاب الجريمة الالكترونية، فخصوصيات الافراد وحتى المؤسسات أصبحت مباحة ومتاحة للجميع، وهذا ما حفز بعض الأفراد ممن يمتلكون دوافع اجرامية لاستغلال هذا المسرح وتلك الخصوصية لإشباع رغباتهم. فالجرائم الإلكترونية تعد من الجرائم الحديثة، وخطورتها تتجسد في سهولة ارتكابها ومحو

الدليل والتلاعب فيه، وأن اثارها تمتد إلى جميع الاصعدة لارتباطها بتطور تكنولوجيا الإعلام ووسائل الاتصال والتواصل في جميع مجالات الحياة، وهي تنشط عند الفوضى والارتباك الذي يحص في المجتمع. لذا فأن الحد من أثارها يقتضي تنشيط وتفعيل المسؤولية الشخصية والاخلاقية للفرد والمجتمع وهذا يتطلب دعما مجتمعياً مستمراً من أجل تنظيم حزمة من الآليات على شكل مراحل متدرجة في شدتها ونوعها، ومن ثم فأن المسؤولية المجتمعية تنشأ من شعور أفراد المجتمع بالخطر الذي يهدد حياتهم أو حياة أبنائهم أو دينهم وقيمهم وربما وجودهم. ومن هنا فأن مشكلة البحث الحالي تنطلق من **مدى فعالية المسؤولية المجتمعية الحالية في مواجهة الجرائم الإلكترونية.** ومن اجل الإحاطة بموضوع البحث فقد ارتأينا تقسيمه إلى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة وعلى النحو التالي: المحور الأول: الجرائم الإلكترونية: ماهيتها وخصائصها، المحور الثاني: المسؤولية المجتمعية: مستوياتها ومبادئها، المحور الثالث: آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية، ومن ثم خاتمة وتوصيات.

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث في الآتي:

١. يعد البحث الحالي من البحوث القليلة في مجال علم الاجتماع، ومن الممكن أن يكون مرجعاً علمياً يستند عليه الباحثون والمختصون في الشأن الاجتماعي والقانوني والتشريعي.
٢. تكمن أهمية البحث أساساً في كون الجرائم الإلكترونية جرائم حديثة النشأة ويمتد تأثيرها على جميع الأصعدة لارتباطها بتطور تكنولوجيا الاتصال والتواصل الاجتماعي.
٣. ومن ثم فأن المسؤولية المجتمعية تنطلق من ضمان عدم استمرار انتشار هذه الجرائم بشكل يخرق القواعد المجتمعية ويضيق الخناق على المجرمين.
٤. يطمح الباحث أن تستفيد الجهات المعنية من الآليات المقترحة في مجال عملها.

أهداف البحث

١. تسليط الضوء على ظاهرة الجرائم الإلكترونية من حيث أسبابها وخصائصها.
٢. التعرف على المسؤولية المجتمعية من حيث مستوياتها ومبادئها.
٣. تقديم مجموعة من الآليات للحد من انتشار الجرائم الإلكترونية للاستفادة منها في المجالات التشريعية والتنفيذية.

منهجية البحث

البحث الحالي يُعدّ من البحوث الوصفية التحليلية التي تعتمد الوصف الكيفي، من خلال وصف الجرائم الإلكترونية وما هيتها وأسبابها وخصائها، وكذلك وصف المسؤولية المجتمعية، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الآليات للحد من انتشار تلك الجرائم.

المحور الاول

الجرائم الإلكترونية: ماهيتها وأسبابها وخصائصها

تُعدّ الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة قدم الوجود الإنساني، وتمثل تهديداً مباشراً لبنية المجتمع ووحدته وتماسكه، إذ تُسهم في تقويض أسسه وتشكل عائقاً أمام مسارات التنمية الاجتماعية المستدامة. وعلى الرغم من الجهود الواسعة التي تبذلها الحكومات لتحقيق الردع القانوني والوقائي والحدّ من الآثار الاجتماعية والأمنية والنفسية والاقتصادية وغيرها، فإنّ معدلات الجريمة تشهد ارتفاعاً ملحوظاً، لاسيما من حيث نوعها وتعقيدها أكثر من مجرد زيادتها الكمية. فقد أصبحت الجريمة تتكيّف مع التطور التقني والتكنولوجي وتستثمره بوصفه أداة فعّالة لتحقيق أغراضها، الأمر الذي أسهم في تسهيل العديد من الأنشطة الإجرامية بفضل المزايا التقنية التي تجعل الكشف عن مرتكبيها أكثر صعوبة، وتتطلب جهوداً متقدمة ومتخصصة للتعامل معها.

وفي هذا الإطار، أشار مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة المنعقد في فينا سنة (٢٠٠٠م) إلى تعريف الجريمة الإلكترونية بأنها :أي فعل جرمي يمكن ارتكابه بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية، مؤكداً أنّ هذا المفهوم يشمل مختلف الأشكال الإجرامية التي تُمارس في بيئة رقمية أو تعتمد على الوسائط الإلكترونية[١].

وتُعرّف أيضاً بأنها كلّ فعل مُلحق للضرر يُرتكب من خلال استخدام الوسائط الإلكترونية، بما في ذلك الحاسوب، والأجهزة الذكية، وشبكات الإنترنت، فضلاً عن الاستعمالات غير المشروعة للبيانات الحاسوبية أو الإلكترونية، وتُعدّ هذه الأفعال جرائم تنتج عن توظيف التكنولوجيا الحديثة بصورة تُخالف الأطر القانونية والتنظيمية [٢]. ويُقصد بها، من حيث المبدأ، جميع الأفعال الجرمية التي يُمكن ارتكابها ضمن بيئة إلكترونية أو عبر الوسائط الرقمية، بما يشمل أي سلوك مخالف للقانون يستند في تنفيذه إلى استخدام التكنولوجيا أو النظم المعلوماتية [٣].

وقد تباينت آراء الفقهاء بشأن تحديد مفهوم الجريمة الإلكترونية إلى اتجاهين، فذهب فريق منهم إلى تبنّي مفهوم ضيّق لها، في حين توسّع فريق آخر في تحديد إطارها المفاهيمي. وتجدر الإشارة إلى أنّ للجريمة الإلكترونية أركاناً محددة لا تقوم إلا بتوافرها. **أولاً: الاتجاه الميكروسوسيولوجي في تعريف الجريمة الإلكترونية**: يُعرّف أنصار هذا الاتجاه الجريمة الإلكترونية بأنها كل فعل غير مشروع يتطلّب قدراً واسعاً من الإلمام بتكنولوجيا الحاسوب، ليس فقط من أجل ارتكابه، بل أيضاً من أجل ملاحقته والتحقيق فيه. وبمقتضى هذا التعريف، يشترط توافر معرفة تقنية متقدمة بتقنيات الحوسبة لدى الجناة وكذلك لدى القائمين على مكافحتهم من قضاة وضباط شرطة وغيرهم من المختصين. وهو ما يؤدي تضييق نطاق هذا المفهوم بدرجة ملحوظة. كما يذهب اتجاه آخر إلى تعريف الجريمة الإلكترونية بأنها الفعل غير القانوني الذي يتورّط الحاسوب في ارتكابه، أو ذلك السلوك الإجرامي الذي يُستخدم الحاسوب في اقترافه بوصفه أداة أساسية في التنفيذ.

ثانياً: الاتجاه الماكروسوسيولوجي في تعريف الجريمة الإلكترونية: يعرّف هذا الاتجاه الجريمة الإلكترونية بأنها أي نشاط غير مشروع يُرتكب باستخدام الحواسيب أو الأجهزة الرقمية أو شبكات الإنترنت، ويُعد الفضاء الإلكتروني عاملاً ميسراً لارتكاب هذا النمط من الجرائم، الذي قد يشمل الاستيلاء عن بُعد على معلومات تعود لأفراد أو مؤسسات حكومية أو شركات، وذلك من خلال الدخول غير المصرّح به

---

[١] خالد عياد الحلبي، إجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والانترنت، دار الثقافة للنشر، الاردن، ٢٠٢٠، ص ٣٠.
[٢] محمد مولاي، صعوبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجزائر: الجريمة الإلكترونية نموذجاً، دار المدينة للوسائط المتعددة، ليبيا، ٢٠١٠، ص ٦٧.
[٣] نهلا عبد القادر المومني، الجرائم المعلوماتية، ط ٦، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٢، ص ٥٠.

إلى أنظمة التحكم أو قواعد البيانات. كما تمتد هذه الجرائم لتتضمن سرقة الأموال من الحسابات المصرفية عبر الإنترنت، فضلاً عن صور أخرى من السلوكيات الضارة مثل المضايقة والملاحقة الإلكترونية لمستخدمي الشبكة[١].

واذا تحدثنا عن الاسباب الدافعة إلى ارتكاب الجرائم الإلكترونية فهي لا تختلف كثيراً عن أنواع الجرائم الأخرى ويمكن توضيحها بالجدول(١)[٢].

جدول (١) يوضح أسباب الجريمة الإلكترونية وفق مستوى التحليل

أسباب الجريمة على المستوى الفردي	أسباب الجريمة على المستوى المجتمعي	أسباب الجريمة على المستوى الكوني
البحث عن التقدير: هي جرائم يرتكبها شباب طائش وصغار السن، وذلك من باب التحدي، وحب الظهور في الإعلام	التحضر: يعد التحضر أحد أسباب الجريمة الإلكترونية عامة، حيث الهجرة الكبيرة من الريف إلى المدينة وإلى المناطق الحضرية والمدن الكبيرة	التحول للمجتمع الرقمي: ففي الفضاء الافتراضي، تكونت التفاعلات الافتراضية وحلت محل التفاعل وجها لوجه، وتكونت السلوكيات الافتراضية والشخصية الافتراضية والمجتمع المحلي الافتراضي
الفرصة: لقد وفرت التقنيات الحديثة والإنترنت فرصاً غير مسبوقة لانتشار الجريمة الإلكترونية	البطالة: ترتبط الجريمة الإلكترونية شأنها شأن الجريمة التقليدية بالبطالة والظروف الاقتصادية الصعبة	العولمة: إن ظهور الفضاءالإلكتروني يكون ظواهر جديدة متميزة عن وجود أنظمة الكمبيوتر أنفسها، والفرص المباشرة للجريمة والتي وفرتها أجهزة الكمبيوتر الآن. فالأشخاص، على سبيل المثال، قد يرتكبون جرائم في الفضاء الإلكتروني لا يرتكبونها في الواقع المادي بسبب مكانتهم وموقعهم
ضبط الذات المنخفض: إن توفر صفة الضبط الذاتي المنخفض مع وجود الفرصة لارتكاب السلوك الطائش يعدان عاملين مؤثّرين في ارتكاب السلوك الطائش	الضغوط العامة: تعد الضغوط العامة التي يتعرض لها المجتمع، من فقر وبطالة وأمية وظروف اقتصادية صعبة عوامل ضاغطة على المجتمع عامة وخاصة على قطاع الشباب	الترابط الكوني: هناك عامل يمكن أن يساهم في دفع مستويات الجريمة هو ظهور الترابط العالمي في سياق تحولات العالم الاقتصادية والديمغرافية
الضغوط العامة: تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية دوراً هاماً في زيادة الجريمة الإلكترونية	البحث عن الثراء: يلجأ بعض الناس إلى الجريمة الإلكترونية، حيث المستهدف مجتمع أكبر وسهولة التنفيذ وسرعة المردود وقلة الخطورة	انكشاف البنية التحتية المعلوماتية الكونية: حيث تتفاوت البني التحتية المعلوماتية بدرجة انكشافها إلى الكوارث الطبيعية، والإهمال البشري، وسوء لتصرف الإنساني. من الصعب ربط التهديدات الإلكترونية بمكان أو زمان، أو جماعة، فقد تصدر من هاو أو من طفل أو محترف، أو جماعة إرهابية، أو جماعة تنافسية، أو استخبارات أجنبية
النشاط الروتيني: إن التغيرات في أنشطة الناس الروتينية، من استخدام النت وشبكات التفاعل الاجتماعي مثل الفيس بوك، والإيميل والمواقع وغيرها، قد كونت فرصاً للجناة المتحفزين مع وجود أهداف قيمة وسهلة في الحيز الفضائي مع غياب الحراسة	ضعف إنفاذ القانون وتطبيقه في الجريمة الإلكترونية: هناك الكثير من الدول التي لم تطور تشريعاتها وأجهزة العدالة فيها لكي تتمكن من مجاراة التقدم في الجرائم الإلكترونية وأساليبها	

ومن ثم يمكننا تحديد نوع الجرائم الإلكترونية وفقاً للمتضرر (فرد، مؤسسة، دولة) أو وفق السمة الغالبة للضرر (نفسي، اجتماعي، اقتصادي)، وكما في الجدول رقم (٢) [٣].

---

[١] وفاء محمد علي محمد، الابعاد الاجتماعية للجرائم الإلكترونية دراسة تحليلية لمضمون عينة من القضايا في محكمة سوهاج، مجلة كلية التربية، العدد (٢٧)، الجزء (٣)، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ٤٤٠.

[٢] عبدالسلام محمد المايل، وآخرون، الجريمة الإلكترونية في الفضاء الإلكتروني المفهوم، الأسباب، سبل المكافحة مع التعرض لحالة ليبيا، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد ٤، المركز الجامعي ايليزي، ليبيا، ٢٠١٩، ص ٢٤٩-٢٥٠.

[٣] سارة نصر محمد عبد الباقي، اتجاهات النخبة المصرية نحو الجرائم الإلكترونية للمؤثرات على التيك توك ومقترح دمجهم في اطار هدف العمل اللائق ونمو الاقتصاد، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد (٢٢)، العدد (٣)، القاهرة، ٢٠٢٣، ص ٣١٤.

جدول (٢) يوضح انواع الجرائم الإلكترونية

جرائم ضد الأفراد	جرائم ضد المؤسسات والدول
سرقة (حسابات وأموال)	سرقة وإتلاف وخرق حسابات مؤسسات رسمية
إتلاف وخرق الحساب	التجسس
الابتزاز	إرهاب الكتروني
انتحال شخصية	غسيل أموال
التشهير	الاتجار بالبشر
تسهيل الدعارة	الدعارة
التحريض على الانتحار	تسهيل بيع الممنوعات
التحرش الجنسي	خدش الحياء العام
تحريض على العنف	نشر خطاب الكراهية
ازعاج الكتروني	تهديد السلم المجتمعي
النصب والاحتيال	نشر الاشاعات الكاذبة
السب والقذف	تضليل
تحريض على القتل	ازدراء الاديان

وبناءً على ذلك، تتميّز الجرائم الألكترونية بجملة من الخصائص التي تدفع المجتمع إلى تعبئة موارده وقدراته لمواجهتها والحدّ من آثارها. ومن أبرز هذه الخصائص ما يأتي:

١. خصائص الجاني: غالباً ما يتصف مرتكب الجريمة الإلكترونية بالذكاء والحنكة، وامتلاكه مهارات تقنية متقدمة ومعرفة دقيقة بآليات عمل أنظمة الحاسوب وطرق تشغيلها وتخزين المعلومات واستخراجها.
٢. الدوافع النفسية والاجتماعية: قد يكون الجاني في الجرائم الإلكترونية مندمجاً اجتماعياً ومقتدراً مالياً، إلا أن دافعه الأساسي يتمثل كثيراً في تحدّي النظام أو اختراقه، وهو دافع قد يفوق رغبته في تحقيق مكاسب مادية.
٣. طبيعة الجريمة وأدلتها: تتجه الجرائم الإلكترونية إلى استهداف القيم المعنوية أكثر من الماديات، وغالباً ما تتميز بانخفاض مستوى العنف وصعوبة الإثبات، إذ لا يترك مرتكبها آثاراً مادية مباشرة يمكن فحصها. وهذا يعقد عمليات الكشف عن الجريمة وتحديد فاعلها، كما يتطل التفتيش والضبط في الجرائم الإلكترونية التوسع ليشمل أشخاصاً آخرين غير المشتبه فيهم مباشرة.
٤. البعد العابر للحدود: تُعد الجرائم الإلكترونية من الجرائم العابرة للحود، إذ يتم تنفيذها عبر الشبكات المعلوماتية دون التقيد بالحدود الجغرافية. وهذا يثير تحديات قانونية وإدارية وتقنية، بل وسياسية أيضاً، خصوصاً فيما يتعلق بإجراءات الملاحقة الجنائية وتنسيق التعاون الدولي لمواجهتا [١].

المحور الثاني
المسؤولية المجتمعية: مستوياتها ومبادئها

يؤكد المختصون في علم الاجتماع أن تنامي المسؤولية الاجتماعية يستلزم تعزيز مستويات مرتفعة من الوعي المعرفي والفكري، إلى جانب الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع وفئاته المختلفة. وتشير الدراسات الاجتماعية إلى أنّ ارتفاع مستوى الوعي بمضامينه الشاملة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة معدلات المشاركة والمسؤولية الاجتماعية داخل المجتمع. كما بينت تلك الدراسات أن المشاركة المجتمعية تمثل محوراً فكرياً وثقافياً أساسياً في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق، تُسهم المسؤولية الاجتماعية التي يمارسها الأفراد والجماعات في وضع الوسائل وتحديد الغايات الضرورية لتحقيق الأمن والاستقرار والضمان الاجتماعي، فضلاً عن تعزيز قيم المواطنة والحوار بين أفراد المجتمع. وبناءً عليه، يرى عدد من الباحثين أن المسؤولية المجتمعية تشكّل أحد أهم المكونات الاجتماعية والسياسية التي تمكّن المجتمع من أداء دور قيادي وإداري فاعل في مسيرته نحو تحقيق التنمية والتقدم والاستقرار[٢]. وفي السياق ذاته، يُلاحظ أن الهدف من المسؤولية المجتمعية أو غايتها لا يرتبط بامتلاك موقع رسمي أو مرز وظيفي، بل يقوم أساساً على المشاركة الطوعية التي يُفترض أن يضطلع بها جميع أفراد المجتمع. وتُعّد المسؤولية المجتمعية حقاً اجتماعياً وسياسياً، إذ إن توفير هذه الحقوق وتعزيزها يسهمان في معالجة المشكلات التي يواجهها المجتمع. ومن ثمّ، فإن نجاح تنظيم المجتمع يظل مرهوناً بمدى اتساع نطاق المشاركة المجتمعية وتفاعلها على مختلف المستويات وفي شتى الاتجاهات[٣].

ويؤكد الباحثون أن وجود الضمير الاجتماعي الجمعي، بوصفه تجسيداً لإحساس الأفراد بمسؤولياتهم تجاه ذواتهم ومجتمعهم، يُعدّ ركناً أساسياً لقيام الحياة الاجتماعية السليمة. إذ إن غيابه يفضي إلى شيوع الفوضى والاضطراب النفسي والاجتماعي، ويهيىء بيئة يسود فيها منطق الصراع من أجل البقاء للأقوى. وفي ظل مثل هذه الظروف، تتراجع مقومات الحياة الكريمة وتتلاشى القيم الاجتماعية الرفيعة، لتحل محلها أنماط السلوك الفردي الأناني والقائم على المصلحة الضيقة [٤].

وانسجاماً مع ما سبق، يُعدّ تحمّل المسؤولية سمة جوهرية ينبغي أن يتحلى بها كل فرد في المجتمع الساعي إلى النهوض والتقدّم. فالأفراد القادرون على ممارسة مسؤولياتهم المجتمعية يُسهمون بفاعلية أكبر في دفع مجتمعهم نحو التطور والارتقاء، وعلى الجانب المقابل، فإن

---

(١) ابراهيم رمضان ابراهيم عطايا، الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية (دراسة تحليلية تطبيقية)، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد ٣٠، العدد ٢، جامعة الازهر، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ٣٧٣-٣٧٤.

(٢) نعيمة يحياوي، وفضيلة عاقلي .التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية من المنظور الاسلامي . www.kantakji.com/media/1593/9001.doc

(٣) ياسر عودة، المشاركة السياسية وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٤، ص ٤٠ .

(٤) نقلاً عن ، زايد بن عجير الحارثي . واقع المسؤولية الشخصية الاجتماعية لدى الشباب السعودي وسبل تنميتها ، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠٠١ ، ص ٣ .

عجز بعض الأفراد عن تحمّل المسؤولية يؤدي إلى نشوء مجتمع اتكالي يعتمد على فئات اجتماعية أخرى (قومية، مذهبية، سياسية، اجتماعية) لأداء مهامه، مما يخلق فجوات اجتماعية وثقافية واسعة. وينجم عن هذه الفجوات ظهور مشكلات اجتماعية وسلوكيات غير أخلاقية تُهدد أمن الفرد واستقرار المجتمع. ومن ثمّ، تؤكد هذه الرؤية أن قضية المسؤولية المجتمعية ليست مجرد مفهوم اجتماعي، بل هي قضية إنسانية وأخلاقية وتربوية تتطلب اهتماماً جاداً داخل البيئات الاجتماعية لما لها من انعكاسات مباشرة في حياة الأفراد والمجتمع على حدّ سواء. (١).

وتأسيساً على ما سبق يتبيّن أن المسؤولية المجتمعية تمتلك أبعاداً مزدوجة تتراوح بين البعد الفردي والبعد الجماعي، وهما مترابطان في علاقة معقّدة ومتشابكة يصعب الفصل بينهما. فالفرد يتجه بفاعلية نحو خدمة المجتمع، في حين يقدّم المجتمع الدعم والتهيئة لتمكين الفرد. وتمثل هذه الديناميكية إطاراً تطورياً يرتقي تبعاً لمصالح المجتمع وأهدافه العليا. ومن هذا المنطلق، تتجسّد المسؤولية المجتمعية في خمسة مبادئ أساسية تتميز بها، وهي(٢):

١. يتحمل الأفراد مسؤوليات متعددة تجاه ذواتهم وأسرهم ومجتمعهم، بوصفها مكوّناً أساسياً من مكونات التفاعل الاجتماعي.
٢. ترتبط المسؤولية المجتمعية ارتباطاً وثيقاً بالمعتقدات والقيم الإسلامية التي تشكّل إطاراً موّجهاً للسلوك الأخلاقي والاجتماعي.
٣. تُجسّد المسؤولية المجتمعية مبدأ ردّ الجميل للمجتمع عبر المشاركة في الأعمال الخيرية والأنشطة التطوعية الهادفة لخدمته وتنميته.
٤. تُعدّ المسؤولية المجتمعية أداة فاعلة لتعزيز الالتزام الفردي والجماعي تجاه المجتمع ومتطلباته.
٥. تمثّل المسؤولية المجتمعية أحد أسس ترسيخ المساءلة والمحاسبة بوصفهما عنصرين جوهريين في بناء مجتمع واعٍ ومسؤول.

أما مظاهر انخفاض مستوى المسؤولية المجتمعية وتذبذبها لدى الافراد، فتتمثل في مجموعة من الجوانب التي يمكن تحديدها على النحو الآتي(٣):

١. التهاون : وهو من أوضح أعراض الضعف الشديد في المسؤولية الاجتماعية الشخصية والخمول في العمل والإدارة بشكل يختلف عن الدقة والاكتمال والكمال ، وهو دليل على ضعف في البنية النفسية والشخصية كاملة.
٢. اللامبالاة: هي قلة اهتمام الشخص بالمهام والواجبات المناط به، مما قد يؤدي به إلى شعور بحالة من البرود النفسي والاجتماعي في أداء الواجبات والمهام.
٣. العزلة: وتعني العزلة النفسية أكثر من العزلة المادية أي أن يكون الفرد معدوداً وحاضراً في الجماعة ولكنه غائب عنها وبعيد عنها أي أنها عزلة نفسية من اختيار الفرد نفسه أي انه موقف لا انتماء مع الجماعة .
٤. التفكك: يظهر هذا الأمر في حدوث الشقاق والنفاق بين أفراد المجتمع، مما يؤدي بهم إلى ضعف المشاركة بالمسؤولية المجتمعية القائهم على محاور الحوار والمناقشة والفهم مع الشرائح الأخرى.
٥. الهروب من المسؤولية: هو إعلان الأفراد عدم قدرتهم على أداء المهام والأعمال التي تقع عليهم المسؤولية.

المحور الثالث

آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية

تتمثل آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في محاولة إعاقة العوامل المؤدية إليها، وبين تنشيط العوامل المؤدية إلى عدم ارتكابها. ويمكن توضيحها بالاتي:

أولاً: آليات وقائية

وهي تتمثل بالتدابير التي تتخذها الحكومة من أجل ضمان تحكم معلوماتي كامل على تدفق البيانات، وبما يضمن آمن المعلومات وعدم اختراقها، وهي تشمل:

١. تأسيس مجلس وطني لمكافحة الجرائم الإلكترونية برئاسة وزير الاتصالات وعضوية وزراء الداخلية، التعليم العالي، التربية، الثقافة، الرياضة والشباب.
٢. يقع على عاتق هذا المجلس؛ تحديد المعلومات الهامة، وتحليل المخاطر والتهديدات، وتقييم للأساليب والاجراءات المضادة. وبالتعاون مع مركز عمليات سيتم الحديث عنه في الآليات الجزائية.
٣. ومن مهام هذا المجلس توظيف خبراء تقنيين، وتدريبهم على معرفة الأدلة الإلكترونية، وتوفير الأجهزة والبرامج الحديثة التي تساعد في الكشف عن الثغرات الإلكترونية في جميع برامج المؤسسات الحكومية الخدمية والأمنية، وضمان عدم اختراقها.
٤. يقوم المجلس وبالتعاون مع جميع الوزارات الساندة بتقييم استخدام افراد المجتمع للبرامج والمنتديات والتطبيقات الالكترونية، وكذلك الحال بالنسبة للبرامج المعتمدة في مؤسساتهم الرسمية؛ وأي منها يمكن أن يستخدم في الجرائم الإلكترونية، بهدف مراقبته وتقييد الأشخاص المشتبه بهم لإساءة استخدامه.

ثانياً: آليات تنموية

يقع على عاتق هذه الآليات مراعاة الظروف والعوامل التي شجعت الافراد وخاصة الشباب منهم، للانخراط بشكل مباشر أو غير مباشر في الجرائم الإلكترونية. لذا فنحن بحاجة لخطوات تنموية جادة لمواجهتها ومنها:

أ. الثالوث المرعب (الفقر، الجهل، المرض) ويعد أحد معوقات التنمية في أي مجتمع، فإذا اراد المجتمع تخفيف حدة أثار الجرائم الالكترونية فعليه الانتباه لهذا الثالوث.
ب. لذا فان انتشار الفقر والبطالة والجهل يخلق شباباً ضائعاً وفي وضع نفسي قلق وفراغ ذهني يتسع يوماً بعد يوم، وهذا ما يجعلهم فريسة سهلة، وهذا ما يجعل المؤسسات الحكومية أمام مهمة صعبة وهي كيفية استغلال طاقات الشباب بشكل ينفع المجتمع ويخدم مصالحه.

---

(١) خالد بن محمد قليوبي، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بكل من وجهة الضبط وفاعلية الذات لدى عينة من طلاب جامعة الملك عبد العزيز بجدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ٢٠٠٩، ص ١٣ .

(٢) عمر رحال، المسؤولية المجتمعية للجامعات، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١١، ص٤٠.

(٣) منال عثمان الصمادي، لبنى عبد الرحمن السعود . تقدير الذات وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية لدى عينة من طالبات كلية الاميرة عالية الجامعية، مجلة كلية التربية، المجلد ٢، العدد ٤٢، جامعة عين شمس، ٢٠١٨، ص ١٠ .

ت. أيضاً أن التوزيع غير العادل للثروات يجعل الفوارق الاجتماعية واضحة للعيان وهذا يساعد في خلق حالة من التمرد تظهر كلما سنحت لها الفرصة، وهو ما يجعل بعض الشباب يتجهون نحو الجريمة الالكترونية كتعبير عن ذلك التمرد كمتنفس. لذا نحتاج إلى خلق فرص عمل جديدة باستمرار، دعم المخترعين وذوي الكفاءات، منح القروض للشباب للبدء بمشاريع تنموية.

ث. التركيز على الخطاب الديني والاعلامي ومؤسسات المجتمع المدني في تثقيف الشباب بمخاطر الجريمة الالكترونية، من خلال التركيز على أثارها على الفرد واسرته ومجتمعه، وزيادة وتيرة ترديد حرمة انتهاك خصوصيات الافراد والمؤسسات كآلية استبعادية.

ج. وفيما يتعلق بوزارتي التربية والتعليم العالي فيجب ادخال مادة أو منهج اخلاقيات الاتصال والتواصل الاجتماعي، يحدد فيه وسائل واساليب التواصل والتعامل مع حالات الابتزاز وسرقة البيانات والمواقع، وكيفية ضمان أمن المعلومات الشخصية، والابلاغ عن الحالات المشبوهة أو التعرض للابتزاز أو التهديد الإلكتروني وغيره. ويتم تدريسها من خلال المرشدين التربويين وبأشراف وحدات الارشاد التربوي في المدارس والجامعات العراقية.

ثالثاً: آليات جزائية

تتمثل هذه الآليات بتظافر جهود ثلاثة عناصر أساسية تسهم في تقييد حرية المجرمين وهي (القوى الامنية، والقضاء، والمؤسسات الإصلاحية) والتي تعمل وفق ضوابط قانونية صارمة تهدف بالدرجة الأولى القضاء على الجريمة الالكترونية، لذا تحتاج هذه الآليات ما يلي:

أ. إعادة النظر بشكل دوري بالسياسات الجنائية التي أثبتت محدوديتها في الحد من الجرائم الإلكترونية.

ب. تشكيل مركز وطني متخصص لإدارة العمليات التقنية يتكون من جهاز المخابرات والاستخبارات والامن الوطني والشرطة المجتمعية، هدفه تقييم المعلومات السبرانية التي تهدد أمن الوطن والمواطن وملاحقة مرتكبيها.

ت. يقوم هذا المركز وبالتعاون مع وزارة الاتصالات بتنفيذ عمليات مراقبة وقائية للاتصالات الإلكترونية، من أجل الكشف عن الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام، ومعالجتها بعد استحصال الموافقات القضائية.

ث. كذلك تقوم وزارة الداخلية بتزويد الشرطة المجتمعية بالتقنيات الحديثة وتدريبهم عليها وبما يضمن سلامة إجراءاتها وسرعة انجازها للمهام الموكلة لها. لضمان الامن الوطني والقومي.

ج. تقوم وزارة العدل بتخصيص أماكن حجز للنزلاء كلاً حسب نوع جريمته، مع تفعيل دور الاخصائي الاجتماعي والنفسي داخل المؤسسات الاصلاحية.

ح. تفعيل برامج الرعاية اللاحقة للمحكومين بعد انتهاء فترة محكوميتهم، ومساعدتهم ضمن الإمكانات والحدود المتوفرة، نفسياً واجتماعياً واقتصادياً لضمان عدم العود لارتكاب الجريمة.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة يمكن القول أنه وبالنظر للإيجابيات التي حققتها تقنية المعلومات في جميع الاصعدة، والتي أصبحت من أهم مقومات الحياة المعاصرة ولا يستطيع الانسان الاستغناء عنها لدقائق معدودة، إلا أن انغماس الفرد في التقنية الرقمية ووسائل التواصل والاتصال جعله أسيراً لها مقيداً بضوابطها وقيمها، وهذا ما ساعد على إساءة استعمالها لأغراض غير مخصصة لها، وهو ما ولد الجرائم الإلكترونية؛ فالغش المعلوماتي، وجرائم الانترنت باتت تهدد حياة أفراد المجتمع وأمنهم وتترك أثاراً نفسية واجتماعية كبيرة على الفرد وأسرته وعلى المجتمع ككل، فهدم كيان الاسرة، والخيانة، والابتزاز، والإساءة لسمعة الأخرين وانتهاك خصوصياتهم، واختراق المؤسسات الرسمية والامنية، وتجنيد الاطفال والنساء للقيام بأعمال إرهابية، ونشر معلومات مخلة بالآداب، وتضليل افراد المجتمع ....الخ وغيرها من الجرائم الإلكترونية. وهذا ما يتطلب من المجتمع وضع سياسات اجتماعية وقانونية وثقافية تهدف إلى الحد من هذه الجرائم وتقليل أثارها على الفرد والمجتمع وتضمن عدم التعدي على حقوقهم التي كفلها الدستور، فالمسؤولية المجتمعية تضامنية اخلاقية مهمتها تشكيل وسائل ضاغطة وضابطة لضمان عدم انتهاك خصوصياتهم .

التوصيات:

ومن أجل وصول الآليات لغايتها الحقيقية توصي الدراسة بالآتي:

١. على وزارة العدل العمل على إعادة قراءة النصوص القانونية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية بشكل دوري وتشديد العقوبات تماشياً مع التطورات المتسارعة في عالم التكنولوجيا الرقمية والاتصال والتواصل، وانشاء محاكم خاصة لمجابهة تلك الجرائم.

٢. على وزارة التربية تفعيل دور الارشاد التربوي والنفسي في المدارس المتوسطة والاعدادية لخلق ثقافة واعية لدى الطلبة بشأن التعامل مع أهم طرق التحايل الالكتروني التي يستعملها المجرمون وتجنبها.

٣. تقوم وزارة الإعلام بإخضاع شبكات الأنترنت وكل تطبيقاته الالكترونية لرقابة صارمة من أجل السيطرة على تدفق البيانات والمعلومات، ومكافحة الجريمة الالكترونية.

٤. تعمل وزارة الداخلية على تأهيل وتدريب ضباط ومنتسبي الشرطة المجتمعية على استعمال التقنيات الحديثة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية، بالإضافة إلى نشر الوعي بتلك الجرائم وعقوبتها.

٥. تشترك منظمات المجتمع المدني وبالتعاون مع القنوات الفضائية العراقية بأعمال تلفزيونية هادفة لتعريف افراد المجتمع بسلوكيات المجرمين وأساليب الاحتيال كوسيلة وقائية.

٦. ولا ننسى دور الخطاب الديني باعتباره عامل مؤثر في تشخيص الاسباب والانعكاسات النفسية والاجتماعية للجرائم الإلكترونية وأساليب مواجهتها فكرياً.

٧. على المدارس والجامعات العراقية تفعيل دور الارشاد التربوي ووحدات الارشاد التربوي والنفسي، والقيام بالندوات والحلقات الدراسية للتوعية بمخاطر الجرائم الإلكترونية وانعكاساتها النفسية والاجتماعية.

٨. اجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بالانعكاسات الاجتماعية للجرائم الإلكترونية على الفرد والمجتمع وأمنهم المجتمعي.

المصادر والمراجع

١. ابراهيم رمضان ابراهيم عطايا، الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية (دراسة تحليلية تطبيقية)، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد ٣٠، العدد ٢، جامعة الازهر، القاهرة، ٢٠١٥.

٢. خالد عياد الحلبي، إجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والانترنت، دار الثقافة للنشر، الاردن، ٢٠٢٠.
٣. خالد بن محمد قليوبي، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بكل من وجهة الضبط وفاعلية الذات لدى عينة من طلاب جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ٢٠٠٩.
٤. زايد بن عجير الحارثي، واقع المسؤولية الشخصية الاجتماعية لدى الشباب السعودي وسبل تنميتها ، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠٠١.
٥. سارة نصر محمد عبد الباقي، اتجاهات النخبة المصرية نحو الجرائم الإلكترونية للمؤثرات على التيك توك ومقترح دمجهم في اطار هدف العمل اللائق ونمو الاقتصاد، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد (٢٢)، العدد (٣)، القاهرة، ٢٠٢٣.
٦. عبد السلام محمد المايل، وآخرون، الجريمة الإلكترونية في الفضاء الإلكتروني المفهوم، الأسباب، سبل المكافحة مع التعرض لحالة ليبيا، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد ٤، المركز الجامعي ايليزي، ليبيا، ٢٠١٩.
٧. عمر رحال، المسؤولية المجتمعية للجامعات، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١١.
٨. محمد مولاي، صعوبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجزائر: الجريمة الإلكترونية نموذجاً، دار المدينة للوسائط المتعددة، ليبيا، ٢٠١٠.
٩. منال عثمان الصمادي، لبنى عبد الرحمن السعود، تقدير الذات وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية لدى عينة من طالبات كلية الاميرة عالية الجامعية، مجلة كلية التربية، المجلد ٢، العدد ٤٢، جامعة عين شمس، ٢٠١٨.
١٠. نهلا عبد القادر المومني، الجرائم المعلوماتية، ط ٦، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٢.
١١. نعيمة يحياوي، وفضيلة عاقلي، التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية من المنظور الاسلامي . www.kantakji.com/media/1593/9001.doc
١٢. وفاء محمد علي محمد، الابعاد الاجتماعية للجرائم الإلكترونية دراسة تحليلية لمضمون عينة من القضايا في محكمة سوهاج، مجلة كلية التربية، العدد (٢٧)، الجزء (٣)، جامعة عين شمس، القاهرة.
١٣. ياسر عودة، المشاركة السياسية وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٤.